مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 13

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/04/04-03/29)

العدد 2020/13

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/13

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض كل من؛ أسعار الذهب المحلية، ومؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء: يعتمد البروتوكول العلاجي لفيروس كورونا، ومكافأة مالية للكوادر الصحية في وزارات الصحة والتعليم العالي والدفاع.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ إيقاف تصدير مجموعة من المنتجات.

❖ الاقتصادات العربية:

- البحرين؛ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2019.
- المغرب؛ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2019.

❖ الاقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو؛ انخفاض كل من؛ أسعار المنتجين، ومعدل البطالة في شهر شباط من عام 2020، وانخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر آذار من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر آذار من عام 2020، ارتفاع معدل البطالة في شهر آذار من عام 2020، تقلص العجز التجاري في شهر شباط من عام 2020.
- بريطانيا؛ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2019.
- روسيا؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر آذار من عام 2020.
- الصين؛ ارتفاع كل من؛ مؤشر مديري المشتريات التصنيعي، ومؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر آذار من عام 2020.
- اليابان؛ انخفاض مؤشر ثقة الأعمال في شهر آذار من عام 2020.
- الهند؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر آذار من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد-19.

❖ أوراق عمل بحثية:

- بنك التسويات الدولية؛ إدارة الاحتياطي والاستدامة: حالة السندات الخضراء.
- بنك التسويات الدولية؛ تأثير السياسات النقدية غير التقليدية في أسعار فائدة الإقراض والإيداع للأفراد في منطقة اليورو.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- أوغندا؛ اقتصاد غني بالموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 482.66 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 487.94 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 5.28ليرة سورية (بمعدل 1.08%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

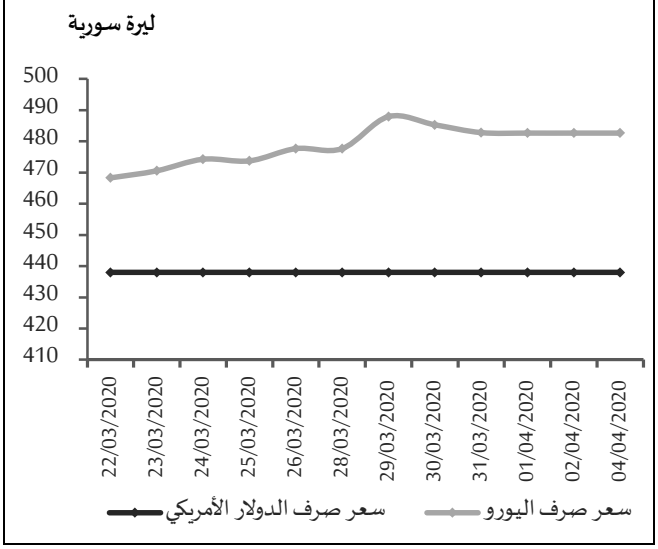

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 704 ليرة سورية للدولار الأمريكي بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 775.98 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 784.47 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 8.49 ليرة سورية (بمعدل 1.08%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

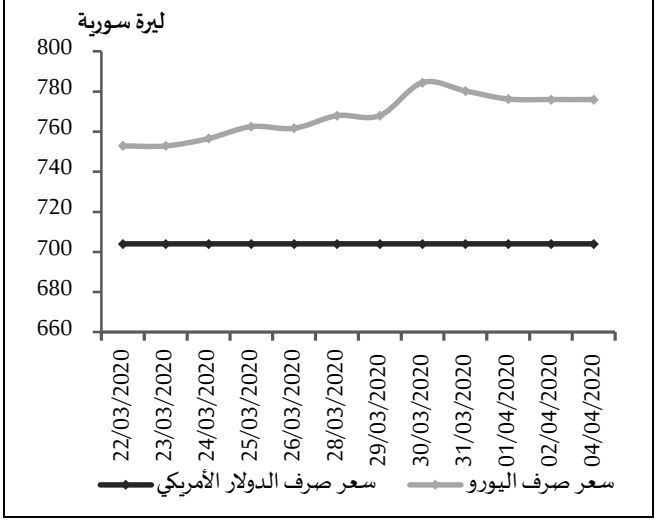

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 45,340 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 45,857 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره517 ليرة سورية (بمعدل 1.13%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 53,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 53,500 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 500 ليرة سورية (بمعدل 0.93%) (الشكل رقم 3)، بينما ارتفع سعر الأونصة عالمياً بمقدار 2.50 دولار أمريكي بنسبة 0.15%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

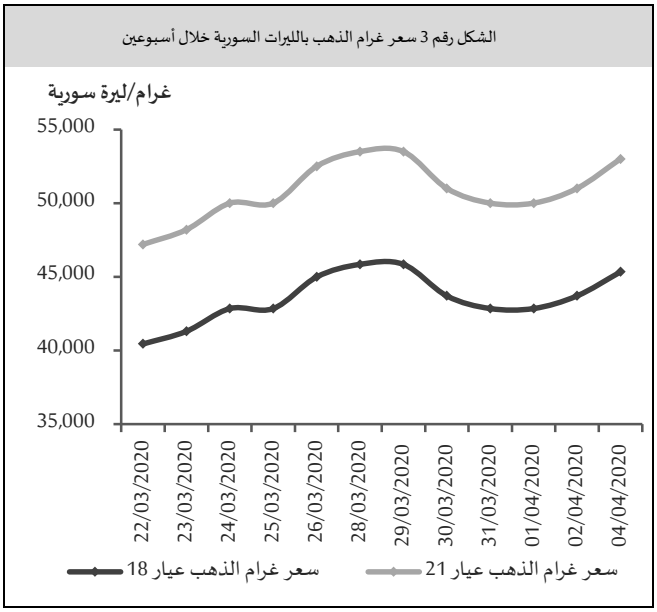

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 6,114.24 نقطة مقارنةً بمستوى 6,137.09 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 0.37%، ويعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم 5 شركات هي: بنك الشام بنسبة 1.98%، وبنك الشرق بنسبة 1.97%، وبنك سورية والخليج بنسبة بلغت 1.91%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة 1.77%، وبنك البركة سورية بنسبة 0.07%، وسجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 104مليار ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 218 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 258 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 367 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 90 صفقة مقارنةً بـ212 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

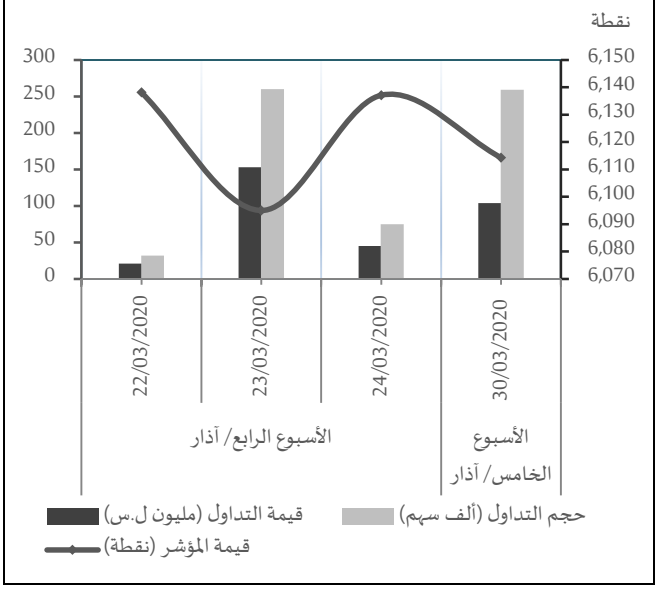

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 99.81% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى95.67% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.19% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.36% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر تداولات على كل من قطاعات الاتصالات، والصناعة، الخدمات، والزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

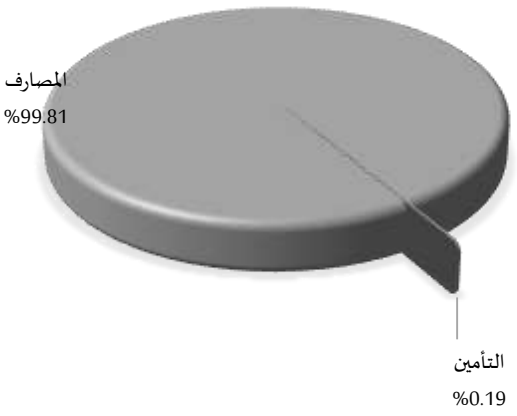

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك سورية والخليج متصدراً بنسبة استحواذ 78.15% وحجم تداول 225,000 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 9.59% وحجم تداول 10,854 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 7.85% وحجم تداول 13,693سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 2.40% وحجم تداول 3,800 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.39% وحجم تداول 2,000 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 0.5%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء: يعتمد البروتوكول العلاجي لفيروس كورونا، ومكافأة مالية للكوادر الصحية في وزارات الصحة والتعليم العالي والدفاع:

ضمن المتابعة المستمرة لمستجدات انتشار وباء كورونا إقليمياً ودولياً واتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتصدي له اطلع مجلس الوزراء على سيرورة الخطة التنفيذية للوزارات والإجراءات المتخذة على مستوى المحافظات والمناطق، واستمع المجلس خلال جلسته الأسبوعية إلى عرض قدمه وزير الصحة حول جهوزية أماكن الحجر والعزل في المحافظات، حيث تقرر تشكيل فرق عمل مركزية وفرعية من المحافظين ومديري الصحة والسياحة لتقييم

أماكن الحجر التي تتقدم بها الوزارات والاتحادات وتحديد آلية الاستفادة المثلى منها وتسليمها لوزارة الصحة لاعتمادها وتم التأكيد على ضرورة وجود مرجعية واحدة لخطة الوزارات بإدارة وزارة الصحة فيما يخص أماكن الحجر والعزل وتأمين مستلزماتها ومدى ملاءمتها للرعاية الصحية.

كما اعتمد المجلس البروتوكول العلاجي لفيروس كورونا في المشافي العامة والخاصة والعسكرية والذي عمل الفريق الفني الاستشاري على وضعه منذ الأيام الأولى لظهور الفيروس بهدف تنظيم العمل والتعامل مع الحالات المثبتة، ووافق مجلس الوزراء على صرف مكافأة مالية شهرية للكوادر الصحية العاملة بصورة مباشرة في التصدي لوباء كورونا في وزارات الصحة والتعليم العالي والدفاع وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة خلال هذه المرحلة في رفع جهوزية القطاع الصحي لمواجهة الوباء.

وأعرب المجلس عن دعمه لكل مبادرات القطاع الخاص في مجال التصدي للفيروس ولا سيما البدء بتصنيع منافس الأوكسجين بخبرات وطنية وتم تشكيل فريق عمل من وزارات الدفاع والصحة والتعليم العالي والصناعة ومركز بحوث الطاقة الذرية لتقديم الدعم الفني اللازم لهذه المبادرات واستثمارها بالشكل الأمثل.

وفي موضوع آخر أقر المجلس "الخطة الوطنية للاستجابة الاجتماعية الطارئة" بهدف حشد كل جهود الجهات الرسمية المعنية والمجتمع الأهلي والمحلي لدعم الفئات والشرائح الأكثر احتياجاً (المسنون وذوو الإعاقة) والعمال المتضررون المياومون وأصحاب المهن الحرة ممن توقفت أعمالهم نتيجة الإجراءات الاحترازية من خلال (منحة التعطل) بعد سبر كل البيانات اللازمة للتدخل بالتنسيق مع اتحادات الغرف المعنية واتحاد نقابات العمال.

وتم تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية وضع معايير اختيار الجهات المستهدفة في كل قطاع وتقرر إحداث حساب مصرفي لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية لاستقطاب المساهمات المالية وتخصيصها لدعم الجهود الرامية إلى تخفيف الأعباء المترتبة عن العمال.

وفيما يخص الواقع التمويني طمأن المجلس المواطنين بوجود كميات كبيرة من المواد التموينية الأساسية تكفي أشهر عدة إضافة إلى استمرار تكثيف التوريدات من هذه المواد عبر عقود كثيرة قيد الإنجاز وتمت الموافقة على مقترح وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تسليم مخصصات المواد المدعومة للمواطنين عبر بطاقة الخدمات الإلكترونية دفعة واحدة عن شهرين ابتداء من الشهر القادم بما يسهم في تخفيف الازدحام عن صالات السورية للتجارة.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ إيقاف تصدير مجموعة من المنتجات:

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً بوقف تصدير مجموعة من المنتجات الغذائية إلى جانب اثنين من مستحضرات التعقيم المنتجة محلياً لمدة شهر، وذلك تنفيذاً لقرار الفريق الحكومي المعني باستراتيجية التصدي لوباء كورونا، وشملت المواد الغذائية التي تم إيقاف تصديرها كل من: البيض والأجبان والألبان والبقوليات المعلبة والمغلفة، إلى جانب منع تصدير مادة الكلور وماء الجافيل إضافة إلى تشميل كل البنود الجمركية التي تتضمن هذه المواد.

الاقتصادات العربية:

البحرين؛ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2019:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي للبحرين على أساس سنوي بنسبة 0.44% في الربع الرابع من عام 2019، بعد نموه بنسبة 2.65% في الربع السابق من العام ذاته، وهو أول انكماش منذ الربع الأول من عام 2018، حيث انخفض كل من؛ الخدمات الحكومية والخدمات المالية والنقل والاتصالات.

المغرب؛ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2019:

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمغرب بنسبة 2.1 % في الربع الرابع من عام 2019، وهي الوتيرة نفسها التي كانت في الفترة السابقة، حيث توسع القطاع غير الزراعي، مدفوعاً بالتصنيع والمرافق والتجارة الداخلية والبناء والتعدين.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض أسعار المنتجين في شهر شباط من عام 2020:

انخفضت أسعار المنتجين الصناعيين في منطقة اليورو بنسبة 0.6% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر انخفاض في الأسعار الصناعية منذ شهر حزيران من العام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض تكلفة كل من؛ الطاقة والسلع الوسيطة. وعلى أساس سنوي؛ انخفضت أسعار المنتجين بنسبة 1.3% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

انخفاض معدل البطالة في شهر شباط من عام 2020:

انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 7.3% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 7.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى مستوى له منذ شهر آذار من عام 2008، حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 8,000 شخص إلى 12.047 مليون شخص.

انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر آذار من عام 2020:

انخفض مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو إلى (-11.6) نقطة في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ (-6.6) نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود هذا الانخفاض إلى هبوط قوي استثنائياًفي التوقعات المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام، كما تدهورت آراء الأسر بشأن أوضاعهم المالية الماضية والمتوقعة ونواياهم للقيام بمشتريات كبيرة.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

انخفاض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر آذار من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي إلى 52.5 نقطة في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 57.3 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك إلى مشاكل الإمداد المتعلقة بالفيروس التاجي حيث سُجلت انخفاضات في النشاط التجاري، والتوظيف والمخزونات وأوامر التصدير الجديدة.

ارتفاع معدل البطالة في شهر آذار من عام 2020:

ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 4.4% في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 3.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى مستوى منذ شهر آب من عام2017، حيث أدت أزمة فيروس كورونا إلى فقدان الملايين عملهم، وزاد عدد العاطلين عن العمل بمقدار 1.35 مليون شخص إلى 7.14 مليون شخص، في حين انخفض عدد العاملين بمقدار 2.99 مليون شخص إلى 155.77 مليون شخص.

تقلص العجز التجاري في شهر شباط من عام 2020:

تقلص العجز التجاري الأمريكي إلى 39.9 مليار دولار أمريكي في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 45.5 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى عجز تجاري منذ شهر أيلول من عام 2016، حيث انخفضت الواردات بنسبة 2.5% إلى 247.5 مليار دولار أمريكي، بسبب انخفاض السلع الرأسمالية، ولا سيما أجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصالات والإمدادات والمواد الصناعية والسلع الاستهلاكية، وانخفضت الصادرات بنسبة 0.4% لتصل إلى 207.5 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بانخفاضات في مبيعات السلع الاستهلاكية، وتحضير المستحضرات الصيدلانية.

الاقتصاد البريطاني:

تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2019:

تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.1% في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً 1.3% في الربع السابق، ويعود ذلك إلى تراجع الاستثمار الثابت وتباطؤ نمو استهلاك الأسر.

الاقتصاد الروسي

انخفاض مؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر آذار من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 37.1 نقطة في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 52 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من؛ الإنتاج وإجمالي المبيعات، حيث أغلق عدد من العملاء أعمالهم، وكما انخفضت طلبيات التصدير الجديدة وتقلص التوظيف.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر آذار من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في الصين إلى 52.0 نقطة في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 35.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهي أقوى وتيرة توسع في هذا القطاع منذ شهر أيلول من عام 2017، ويعود ذلك إلى أن العديد من الشركات استأنفت العمل بعد إجراءات الإغلاق المقيدة في شهر شباط من عام 2020، حيث سُجل زيادة في الإنتاج والطلبات والتوظيف.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر آذار من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة إلى 43.0 نقطة في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 26.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى ارتفاع متوسط تكاليف المدخلات بعد الانخفاض مدفوعاً بزيادة مدفوعات العمل الإضافي والاستثمار في معدات مكافحة الفيروسات للموظفين، كما ارتفعت الثقة قليلاً من أدنى مستوى قياسي في شهر شباط من عام 2020.

اليابان؛ انخفاض مؤشر ثقة الأعمال في شهر آذار من عام 2020:

انخفض مؤشر ثقة الأعمال عن معنويات الشركات الكبرى إلى (-8) نقطة في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بمستوى الصفري في الربع الرابع من العام السابق، حيث تدهورت المشاعر بوجه خاص بين الشركات في بناء السفن، والمعادن غير الحديدية، ومنتجات البترول والفحم.

الهند؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر آذار من عام 2020.

انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 51.8 نقطة في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 54.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات بصورة كبيرة منذ شهر أيلول من عام 2013 وسط عمليات إغلاق واسعة النطاق بسبب جائحة فيروس كورونا، والذي أثر سلباً في جانب العرض في القطاع، حيث تدهور أداء البائعين لأول مرة منذ شهر تشرين الأول الماضي، وتراجعت الثقة تجاه توقعات الأعمال إلى مستوى قياسي منخفض، مع تناقص الإيجابية من مخاوف Covid-19.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد-19:

تشكل جائحة فيروس كورونا أزمة لا مثيل لها. فالشعور السائد يشبه الحرب، وهي حرب بالفعل من نواحٍ متعددة. فالناس يموتون. وممارسو المهن الطبية في الصفوف الأمامية، ومن يعملون في مجال الخدمات الضرورية، كتوزيع الغذاء، والتوصيل، والمرافق العامة، يعملون ساعات إضافية لدعم هذا الجهد. ثم هناك جنود مستترون: هؤلاء الذين يحاربون الوباء وهم محظورون في بيوتهم، غير قادرين على المساهمة في الإنتاج بصورة كاملة، وعلى خلاف فترات الهبوط الاقتصادي الأخرى، لم يأت هبوط الناتج في هذه الأزمة مدفوعاً بالطلب: إنما هو نتيجة لا مفر منها لإجراءات الحد من انتشار المرض. ومن ثم فإن دور السياسة الاقتصادية لا يتمثل في تحفيز الطلب الكلي، إنما ينصب تركيز السياسة الاقتصادية على ثلاثة أهداف:

1-ضمان عمل القطاعات الضرورية: يجب تعزيز الموارد اللازمة لإجراء اختبارات تشخيص كوفيد-19 وعلاجه. ويجب الحفاظ على انتظام الرعاية الصحية، وإنتاج الغذاء وتوزيعه، والبنية التحتية والمرافق الضرورية. ومما يوضح ذلك قيام فرنسا بمصادرة الكمامات الطبية في وقت مبكر من الأزمة، وقيام الولايات المتحدة

بتفعيل "قانون الإنتاج الدفاعي" لضمان إنتاج المعدات الطبية اللازمة وفي حالات النقص الشديد للإمدادات.

2-توفير موارد كافية للمتضررين من الأزمة: فالأسر التي تفقد دخلها على نحو مباشر أو غير مباشر نتيجة لإجراءات الاحتواء ستحتاج إلى دعم الحكومة ومن المنتظر أن يساعد الدعم على بقاء الناس في بيوتهم مع الاحتفاظ بوظائفهم (الإجازات المرضية الممولة من الحكومة تحد من حركة الأفراد، ومن ثم تخفض مخاطر العدوى). وينبغي التوسع في إعانات البطالة وإطالة مدتها ويلزم تقديم تحويلات نقدية تصل إلى المشتغلين بالأعمال الحرة وغير العاملين.

3-الحيلولة دون الاضطراب الاقتصادي المفرط: فينبغي أن تحمي السياسات شبكة العلاقات بين العاملين وأصحاب الأعمال، والمنتجين والمستهلكين، والمقرضين والمقترضين، حتى يتسنى استئناف الأعمال على نحو جدي عندما ينحسر هذا الطارئ الطبي. وفي ظل هذه الظروف، سيؤدي إغلاق الشركات إلى فقدان الدراية الفنية في المؤسسات وإيقاف المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل بصورة نهائية. وستؤدي الاضطرابات في القطاع المالي أيضاً إلى توسيع نطاق العسر الاقتصادي. وينبغي للحكومات أن تقدم دعماً استثنائياً للشركات الخاصة، بما في ذلك دعم الأجور، مع وضع شروط ملائمة لذلك. وقد وُضعت بالفعل برامج كبيرة للقروض والضمانات (مع تحمل دافعي الضرائب المخاطر النهائية) كما سهل الاتحاد الأوروبي عمليات ضخ رؤوس الأموال المباشرة في الشركات عن طريق تخفيف القواعد الحاكمة للمساعدات من الدولة. وإذا تفاقمت الأزمة، يمكن أن نتصور إقامة شركات قابضة كبيرة مملوكة للدولة أو توسيع القائم منها لتستحوذ على الشركات الخاصة المعسرة، مثلما حدث في الولايات المتحدة وأوروبا أثناء "الكساد الكبير".

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

انخفضت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، باستثناء المؤشر العام السعودي **TASI** الذي ارتفع بنسبة بلغت 6.68% مسجلاً 6,749.69 نقطة بدعم من قطاعات التجزئة، والعقارات، والخدمات، بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 4.77% مسجلاً 1,722.87 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والاستثمار، والعقارات، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 4.62% مسجلاً 9,455.38 نقطة بضغط من قطاعات خدمات النقل والشحن، والموارد الأساسية، والصناعة، وكذلك انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 1.89% مسجلاً 9,559.86 نقطة بضغط من قطاعات التأمين، والاتصالات، والنقل، بينما قررت الحكومة الأردنية تعليق التداولات في بورصة عمان حتى إشعار آخر بعد إغلاق مؤشرها عند أدنى مستوياته منذ شهر كانون الأول من عام 2003 نتيجة تفشي فيروس كورونا بين الدول وظهور إصابات بالفيروس في الأردن.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

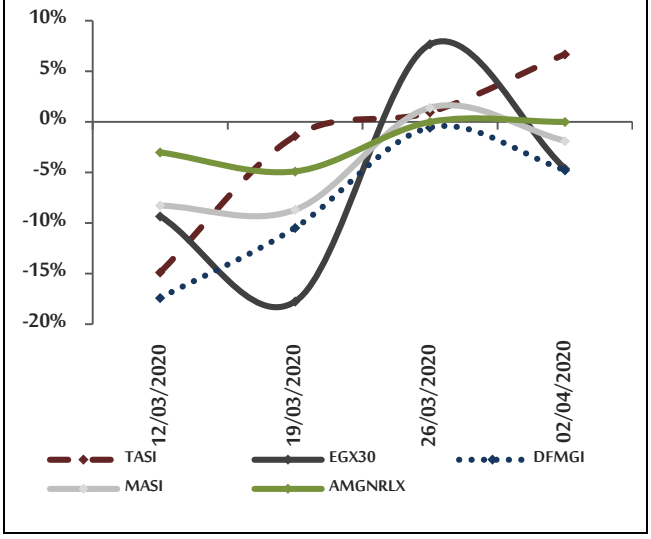

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية متأثرة بتقرير الوظائف السلبي[1]، مسجلةً خسائر في قطاعات المؤسسات العامة، والاتصالات، والخدمات الصحية، والمواد الأساسية؛ حيث انخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 2.70% مسجلاً 21,052.53 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 2.08% مسجلاً 2,488.65 نقطة، وكذلك انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 1.72% مسجلاً 7,373.08 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

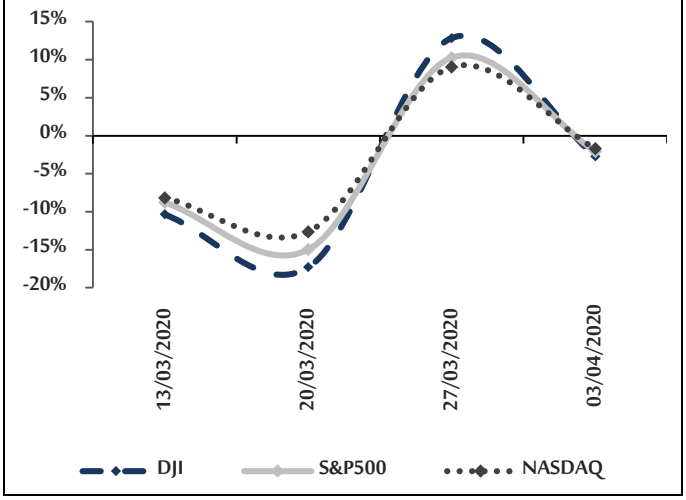

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بفعل تزايد المخاوف في الأسواق بعد تجاوز حالات الإصابة بفيروس كورونا حاجز المليون شخص حول العالم، إضافةً إلى تحذير الشركات بركود كبير في الأرباح الناجم عن توقف النشاط بسبب جائحة الفيروس التاجي، حيث انخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 4.53% مسجلاً 4,154.58 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، والمؤسسات العامة، وانخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 1.72% مسجلاً 5,415.50 نقطة بضغط من قطاعات التأمين، والتكنولوجيا، والاتصالات، كما انخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 1.11% مسجلاً 9,525.77 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والعقارات، والتكنولوجيا

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

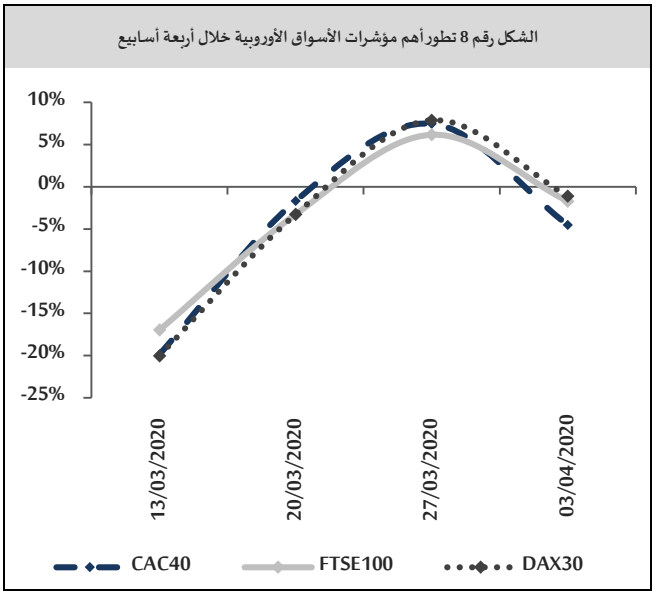

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بعد تطبيق الحظر الصحي الشامل في العديد من الدول للحد من انتشار فيروس كورونا وتمديدهم لذلك الحظر مع عدم التوصل لعقار لاحتواء تلك الأزمة الصحية العالمية، باستثناء مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي الذي ارتفع بنسبة بلغت 4.65% مسجلاً 5,067.50 نقطة بدعم من قطاعات الطاقة، والتكنولوجيا، والخدمات الصحية، بينما انخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 8.09% مسجلاً 17,820.19 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والتكنولوجيا، والصناعة، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 6.66% مسجلاً 8,083.80 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والسلع الرأسمالية، والنقل، كما انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 0.30% مسجلاً 2,763.99 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات الصحية، والصناعة، والمالية.

[1] أعلنت وزارة العمل الأمريكية عن فقدان الاقتصاد 701 ألف وظيفة خلال شهر آذار من عام 2020مع ارتفاع معدل البطالة إلى 4.4%، مقارنةً بـ 3.5% في الشهر السابق من العام ذاته، إشارة إلى تأثر سوق العمل بفيروس كورونا إلى حد كبير.

الشكل رقم 9 تطورأهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

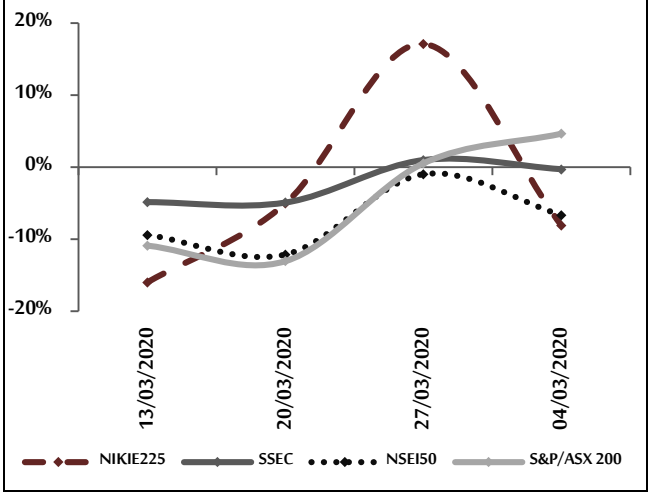

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، وسط إقبال المستثمرين على الأسهم الروسية بعد ارتفاعها للأسبوع الثالث على التوالي، حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 7.13% مسجلاً 2,572.23 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والصناعة، والاتصالات.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

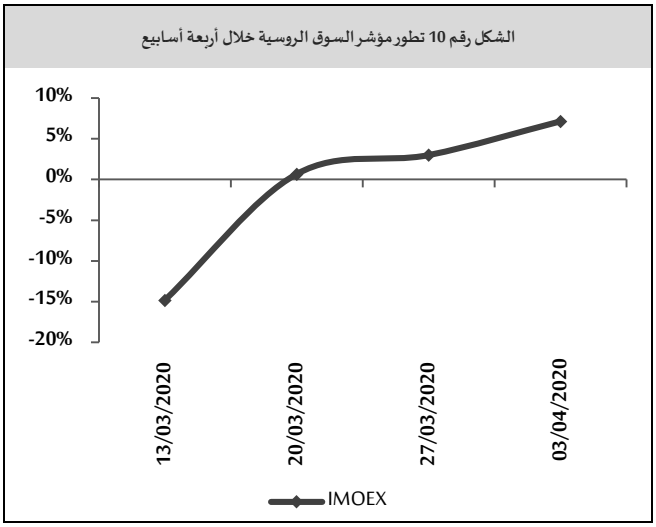

أسعار العملات:

اليورو:

انخفض اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1048 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1142 دولار أمريكي لليورو) نتيجة تدهور مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو[1]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.0809دولار أمريكي لليورو وسط بيانات ضعيفة أشارت إلى انكماش القطاع التصنيعي في منطقة اليورو[2].

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

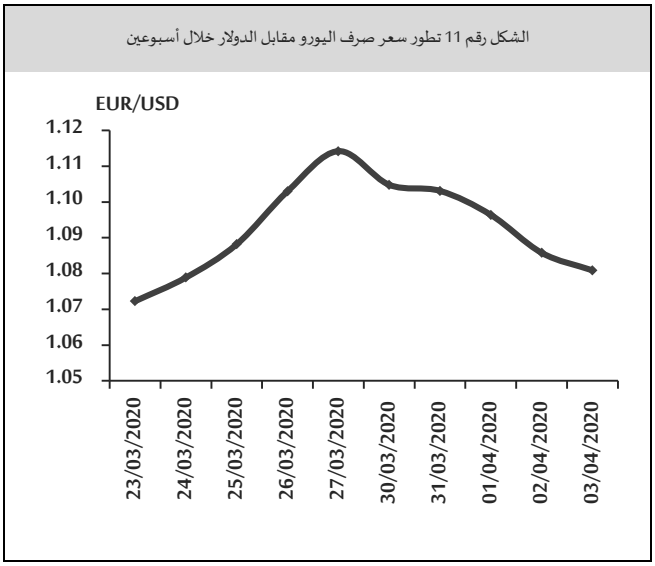

الجنيه الإسترليني:

انخفض الجنيه في بداية تداولاتها لأسبوعية مسجلاً 1.2418دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عندمستوى1.2457 دولار أمريكي للجنيه)بعد أن أعلنت وكالة Fitch عن خفض التصنيف الائتماني للمملكة المتحدة بدرجة واحدة إلى (AA-) من مستواها السابق (AA) وذلك نتيجة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد البريطاني إضافةً إلى تأثره بالخروج من الاتحاد الأوروبي وحالة عدم اليقين بشأن العلاقات المستقبلية بين الطرفين، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2262دولار أمريكي للجنيه بعد بيانات أظهرت ركوداً قياسياً بين شركات الخدمات والتصنيع في بريطانيا مع توقف نشاط الشركات والأسر لمحاولة منع انتشار فيروس كورونا[3].

1انخفض مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو إلى(-11.6) نقطة في شهر آذار من عام 2020 مقارنةً بـ(-6.6) نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

2. انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 44.5 نقطة في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ49.2 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر انكماش في القطاع التصنيعي منذ شهر تموز من عام 2012.

[3]انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب الذي يشمل قطاعي الخدمات والتصنيع في المملكة المتحدة إلى 36.0 نقطة في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 53.0 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبأدنى من توقعات السوق عند 37.1 نقطة.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

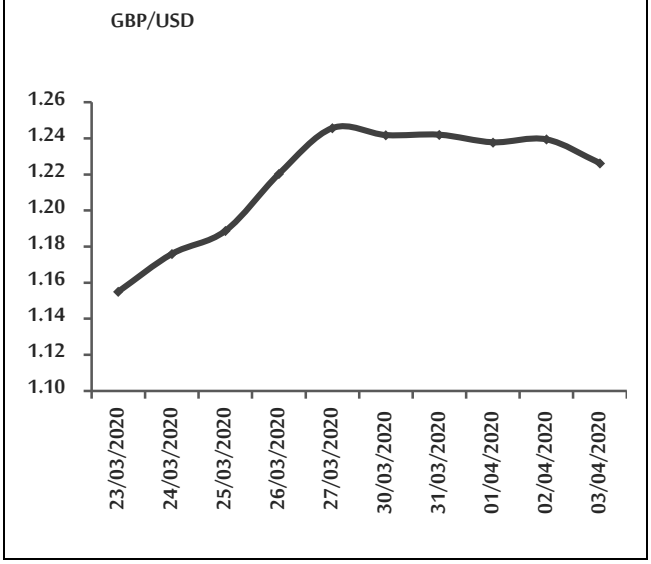

الين:

تابع الين ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً107.82 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى107.90 ين للدولار الأمريكي) مدعوماً بارتفاع الطلب على عملات الملاذ الآمن في ظل مخاوف انتشار فيروس كورونا عالمياً، إضافةً إلى استمرار الإجراءات التحفيزية من قبل الحكومة اليابانية وبنك اليابان من أجل دعم الاقتصاد الياباني حيث أفادت تقارير عن قيام حكومة اليابان بإضافة 16 تريليون ين ياباني إلى حزمة التحفيز المالي المعلنة للتصدي لفيروس كورونا على أن تكون هذه الأموال في شكل إصدار سندات حكومية إضافية في محاولة للحد من تباطؤ الاقتصاد الياباني في ظل انتشار فيروس كورونا، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 107.17 ين للدولار الأمريكي وسط استمرار ارتفاع الطلب على عملات الملاذ الآمن وانخفاض شهية المخاطرة لدى المستثمرين مع تصاعد إجراءات العزل حول العالم بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، بينما انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 108.46ين للدولار الأمريكي وسط بيانات اقتصادية ضعيفة أشارت إلى انكماش قطاع الخدمات في اليابان[1].

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

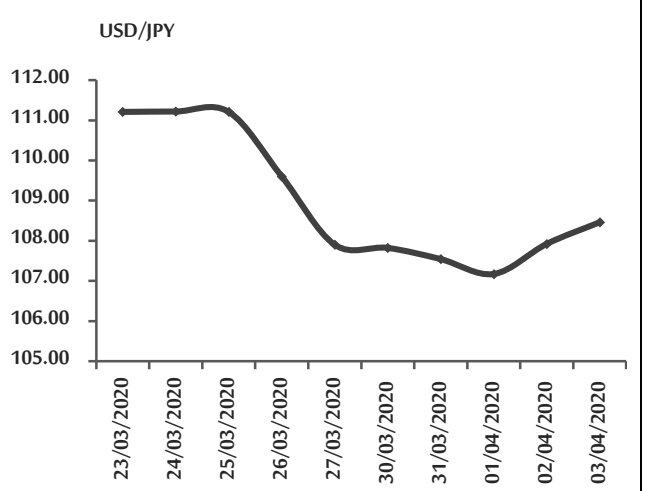

اليوان:

تابع اليوان انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 7.1003 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 7.0963 يوان للدولار الأمريكي) مع إعلان بنك الصين الشعبي عن ضخ 50 مليار يوان صيني ضمن عمليات إعادة الشراء العكسية لأجل 7 أيام بهدف تعزيز السيولة في السوق، إضافةً إلى تخفيض معدل الفائدة على عمليات إعادة الشراء لأجل 7 أيام إلى 2.2% من مستواها السابق عند 2.4%، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 7.0928يوان للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات القطاع التصنيعي الصيني الجيدة[2].

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

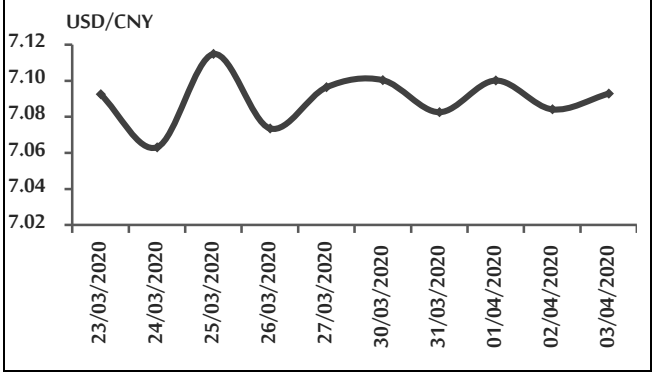

1انخفض مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 33.8 نقطة في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 46.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر انكماش في قطاع الخدمات منذ شهر شباط من عام 2009، حيث أدى الانتشار السريع لفيروس كورونا إلى انخفاض السياحة وإلغاء الأحداث الكبرى على مستوى العالم.

2ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 50.1 نقطة في شهر آذار من عام 2020 مقارنةً بـ 40.3 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق عند 45.5 نقطة.

البتكوين:

ارتفعت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 6,407.60 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 6,370.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) وسط تقارير تفيد بأن الإمارات العربية المتحدة قد تتجه إلى استخدام تقنيات العملات الرقمية من أجل مواجهة انتشار فيروس كورونا، على أن تقوم الحكومة الإماراتية باستخدام تقنية البلوكتشين للمصادقة الرقمية على الشهادات والمستندات من أجل ردع المواطنين من زيارة المكاتب الحكومية وبالتالي الحد من انتشار الفيروس داخل البلاد، وتابعت ارتفاعها في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 6,740.80 دولار أمريكي للوحدة الواحدة في ظل ارتفاع الطلب على البتكوين مع إعلان مسؤول تنفيذي في تحالف دافعي الضرائب الأسترالي عن أول عملية شراء بتكوين مما عزز الطلب على البتكوين كعملة بديلة للعملات الحالية كوسيلة لعمليات الدفع في ظل إجراءات الحظر المتبعة في دول عدة حول العالم.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

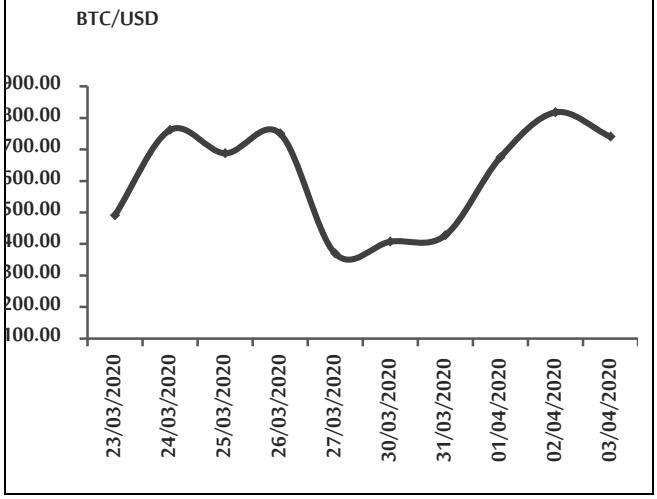

أسعار السلع

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً1,643.20 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,625.00دولار أمريكي للأونصة) مدعوماً بارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن مع ارتفاع مخاوف الأسواق من حدوث ركود اقتصادي عالمي جراء تفشي فيروس كورونا مع ارتفاع عدد الإصابات حول العالم وبصورة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي حلت في المركز الأول من حيث عدد المصابين، ومن ثمّ إيطاليا، وإسبانيا، إضافةً إلى إعلان الرئيس الأمريكي عن تمديد فترة الحجر الصحي والدعوات للبقاء في المنازل حتى نهاية شهر نيسان من عام 2020، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,591.40 دولار أمريكي للأونصة مع إعلان البنك المركزي الروسي عن بيعه لأصول الذهب التي راكمها على مدار السنوات السابقة والتي جعلته أكبر مشتريي الذهب في العالم، ثم عاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى1,645.70دولار أمريكي للأونصة مع انخفاض شهية المخاطرة لدى المستثمرين وارتفاع الطلب على الملاذ الآمن في ظل تنامي المخاوف من تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي بعد صدور بيانات ضعيفة بشأن سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية وتسجيل طلبات إعانة البطالة الأمريكية مستوى قياسي مرتفع للأسبوع الثاني على التوالي وهو من أبرز الأضرار الاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا[1].

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

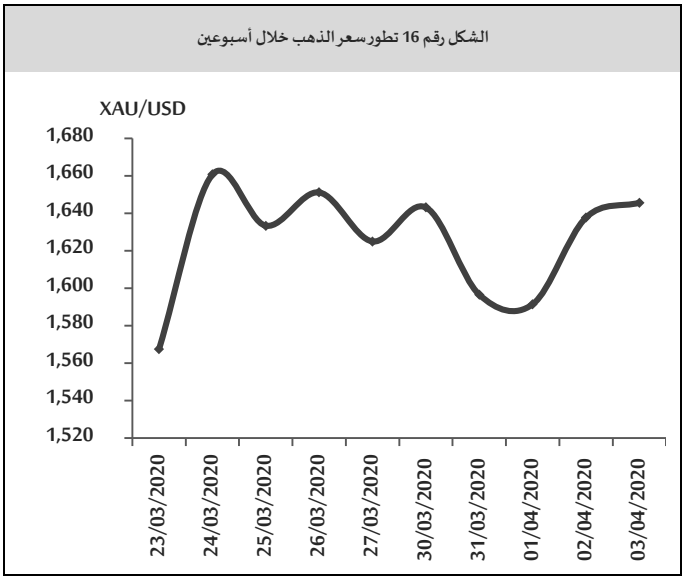

[1] ارتفع عدد الأمريكيين المتقدمين بطلبات للحصول على إعانات البطالة إلى 6.6مليون في الأسبوع المنتهي بـ 2020/03/28، وبأعلى بكثير من توقعات السوق عند 3.5 مليون، كما خسر الاقتصاد الأمريكي 701 ألف وظيفة في شهر آذار من عام 2020 وارتفع معدل البطالة إلى 4.4% بأعلى من توقعات السوق عند 3.8%.

النفط:

تابع النفط انخفاضه بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً22.76 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 24.93 دولار أمريكي للبرميل) لتصل أسعار خام برنت إلى أدنى مستوى لها في حوالي 18 عاماً في ظل انخفاض الطلب العالمي على النفط مع تنامي المخاوف من أن إجراءات العزل حول العالم للتصدي لتفشي فيروس كورونا قد تستمر لشهور، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 34.11 دولار أمريكي للبرميل، وسط تفاؤل الأسواق باحتمال التوصل إلى اتفاق لخفض الإمدادات حول العالم بعد تصريحات الرئيس الأمريكي بأن روسيا والسعودية ستتفاوضان لإنهاء حرب أسعار بينهما دفعت أسعار الخام في الشهر السابق للهبوط بأكثر من النصف.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

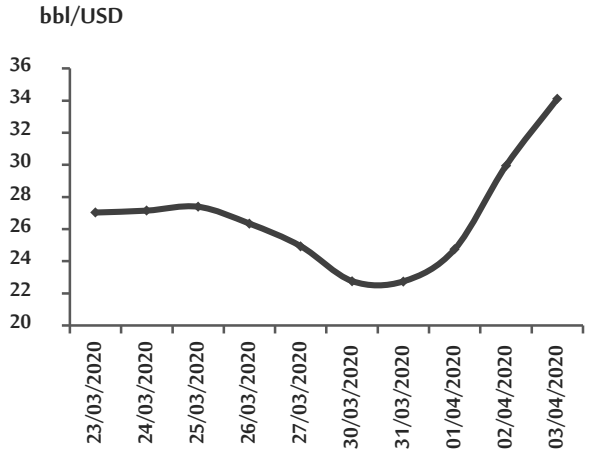

الغاز الطبيعي:

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً1.690 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.634دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) وسط انخفاض مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة[2]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.587دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة انخفاض الطلب على الغاز مع تقلص استهلاك الطاقة العالمي نتيجة تراجع الأنشطة التجارية والصناعية مع اتخاذ الدول حول العالم إجراءات تقييد إضافية لعمل الشركات والأسر بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، ثم عاد ليرتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.621 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مع ارتفاع أسعار النفط مدعومةً بتفاؤل الأسواق في التوصل إلى اتفاق لخفض الإمدادات ينهي الحرب السعرية بين روسيا والسعودية والتي أدت إلى إغراق السوق بالمعروض النفطي.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

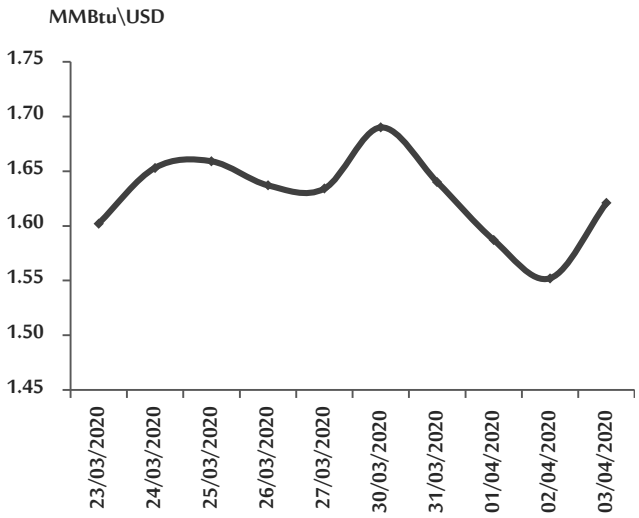

أوراق عمل بحثية:

بنك التسويات الدولية؛ إدارة الاحتياطي والاستدامة: حالة السندات الخضراء:[3]

1 عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[2]انخفضت مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنحو 19 مليار متر مكعب في الأسبوع المنتهي بـ 2020/03/28 مقارنةً بتراجعها بمقدار 29 مليار متر مكعب في الأسبوع السابق من العام ذاته.

[3]BIS, Reserve management and sustainability: the case for green bonds?, No.849, Mar, 2020.

توازن أطر عمل المصارف المركزية لإدارة الاحتياطات الأجنبية بصورة تقليدية بين ثلاثة أهداف: السيولة والأمان والعائد. ومتابعة هذه الأهداف تنطوي على مقايضات صريحة على سبيل المثال، قد يتطلب التركيز بصورة أكبر على العائد تخلي المصارف المركزية عن بعض سلامة وسيولة ممتلكاتها الإجمالية. وفي الآونة الأخيرة، أبدت المصارف المركزية اهتماماً كبيراً بدمج اعتبارات الاستدامة البيئية في أطر سياساتها، بما في ذلك إدارة الاحتياطي. وتبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت اعتبارات الاستدامة ستدعم مجموعة رابعة من أهداف إدارة الاحتياطي، من خلال الاعتماد على نتائج مسح بنك التسويات الدولية الأخير حول إدارة الاحتياطي والاستدامة، وكيف يمكن للمصارف المركزية أن تحلل وتوازن جميع الأهداف الأربعة في تخصيص جزء من احتياطاتها من العملات الأجنبية للسندات الخضراء[1] باستخدام بيانات السوق المتاحة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ بينما يزداد دور المصارف المركزية في تعزيز التمويل الأخضر، إلا أنه تم إيلاء اهتمام أقل نسبياً لكيفية دمج الاستدامة في أطر سياستها الخاصة باحتياطات العملات الأجنبية الخاصة بها. ثانياً؛ يمكن دمج الاستدامة في عملية إدارة الاحتياطي إما من خلال توضيح الاستدامة بصورة صريحة كهدف محدد للاحتفاظ بالاحتياطيات، أو بصورة ضمنية كجانب داعم لأغراض السياسة الحالية. وسيعتمد اختيار المصارف المركزية لأحد هذين النهجين بصورة أساسية على أطرها القانونية وأطر الحوكمة. وبصرف النظر عن ذلك، يبدو أن المصارف المركزية ترى فوائد عديدة من اندماجها، وأبرزها أسباب السمعة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل. ثالثاً؛ يمكن دمج أهداف الاستدامة في أطر إدارة الاحتياطي دون التخلي عن السلامة والعائد. حيث تشير نتائج عملية بناء المحفظة التوضيحية إلى أن إضافة كل من السندات الخضراء والتقليدية يمكن أن تساعد في توليد فوائد التنويع، وبالتالي تحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر لمحافظ السندات السيادية التقليدية. وإلى المستوى الذي تساعد فيه مشاركة المصرف المركزي في وضع الحد الأدنى من المعايير والممارسات في السوق التي لا تزال في طور النمو، فإن هذا يميل إلى منح مزايا إضافية (على سبيل المثال من خلال الحماية ضد ما يسمى بالغسيل الأخضر[2]). وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن السندات الخضراء ليست سوى واحدة من الأدوات لتنفيذ أهداف الاستدامة. فبعض المصارف المركزية وخاصة تلك التي لديها احتياطيات وفيرة من العملات الأجنبية، والتي من المرجح أن تحتفظ بأصول احتياطيات أقل تقليدية قد يكون لديها المزيد من الخيارات للقيام بذلك. على سبيل المثال، من خلال اتخاذ خيارات استثمارية مستدامة في سندات الشركات أو أجزاء الأسهم في محافظهم، أو عن طريق إضافة فئات أصول جديدة (مثل البنية التحتية الخضراء).

بنك التسويات الدولية؛ تأثير السياسات النقدية غير التقليدية في أسعار فائدة الإقراض والإيداع للأفراد في منطقة اليورو:[3]

تبحث هذه الدراسة في التأثير العام للسياسات النقدية غير التقليدية للبنك المركزي الأوروبي (UMPs) التي تم تنفيذها منذ عام 2008، في الودائع المصرفية والإقراض للأسر والشركات غير المالية في منطقة اليورو. وتستخدم نهج تحليلي يجمع بين تقدير الآثار التراكمية للسياسات النقدية غير التقليدية على أسعار الفائدة الرئيسة وأسواق رأس المال من خلال دراسة الأحداث اليومية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ كانت السياسات النقدية غير التقليدية للبنك المركزي الأوروبي فعّالة

[1] السند الأخضر، هو صك استدانة يصدر للحصول على أموال مخصصة لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة (مشروعات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ والمدن الجديدة) وفقا لبيانات البنك الدولي. وأهم ما يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية هو الاستخدام المحدد للأموال التي تتم الحصول عليها لمساندة تمويل مشروعات معينة، حيث يقيم المستثمرون الأهداف البيئية المحددة للمشروعات التي تهدف السندات إلى مساندتها وفقاً للمصرف.

[2] الغسيل الأخضر: التمثيل الخادع للجمهور بشأن السمات البيئية التي يتمتع أحد المنتجات، الشركات، المشروعات ويظهر عندما لا تعكس الأعمال أو الصفات (التي تم تسليط الضوء عليها) الواقع الحقيقي.

[3] BIS, the impact of unconventional monetary policies on retail lending and deposit rates in the euro area, No.850, Mar 2020.

في خفض معدلات الفائدة على الإيداع والإقراض في منطقة اليورو بطريقة ذات دلالة اقتصادية وإحصائية. وتم تسجيل الجزء الأكبر من هذه الآثار بعد عام 2011، في أعقاب إعلان برنامج المعاملات النقدية الإجمالية (Outright Monetary Transactions) في عام2012، واعتماد عمليات شراء الأصول على نطاق واسع بعد منتصف عام2014 وبصورة عامة كان لبرامج السيولة وبرامج شراء الأصول الأخرى تأثيرات أقل. ثانياً؛ اختلفت تأثيرات إجراءات البنك المركزي الأوروبي اختلافاً كبيراً عبر الدول الأربع الرئيسة في منطقة اليورو، حيث خفضت تدابير البنك المركزي الأوروبي فائدة الإقراض الألمانية والفرنسية والإسبانية بنحو (1-2%)، في حين تم تخفيض أسعار الفائدة على الإيداع بمقدار (50 -150) نقطة أساس. أما في إيطاليا انخفضت أسعار الفائدة على الإقراض بمقدار (250 -450) نقطة أساس وانخفضت أسعار الفائدة على الإيداع بحوالي (150-250) نقطة أساس. وهذا يشير إلى أن هذه التدابير كانت في الواقع الأكثر فعالية حيث كان الضغط الاقتصادي والمالي أكثر وضوحاً في إيطاليا. وأخيراً؛ أكدت الدراسة ضرورة الأخذ بالاعتبار أن هذه التأثيرات المقدرة تعكس فقط تأثيرات السياسات النقدية غير التقليدية (UMP) للبنك المركزي الأوروبي، وليس تلك الخاصة بمجموعة كاملة من تدابير السياسة النقدية التي نفذها البنك المركزي الأوروبي خلال هذه الفترة. وخاصةً، لا يتضمن التحليل آثار انخفاض معدلات أسعار الفائدة، والتي قدمت تسهيلات إضافية للسياسة النقدية إلى جانب التأثيرات المقدرة في هذه الدراسة.

اقتصاد الأسبوع

أوغندا؛ اقتصاد غني بالموارد

تقع أوغندا شرق وسط قارة أفريقيا، غرب كينيا، وتبلغ مساحتها 241.6 ألف كم^2، وعدد سكانها نحو 42.72 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في أوغندا 28.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 27.48 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.02% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 50.7%من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الزراعة بنسبة 28.2%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد أوغندا نمواً بمعدل 5.6% في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بنموه بمعدل 4.5% في الربع السابق من العام ذاته، مدعوماً بنمو قطاع الخدمات، وخاصة التجارة والاتصالات والإدارة العامة، والخدمات المهنية والعلمية والتقنية.

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي في أوغندا إلى3% في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 3.4% في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تباطؤ أسعار الملابس والأحذية والأثاث والترفيه والثقافة، وانخفاض تكلفة النقل، على أساس شهري؛ سجل مؤشر أسعار المستهلكين في أوغندا معدل 0.1% في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في أوغندا إلى 1.8% في عام 2019، مقارنةً بمعدل 1.7% في العام السابق.

العجز التجاري:

سجلت أوغندا عجزاً في الميزان التجاري قدره 307 مليون دولار أمريكي في شهر شباط من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 329 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 9.2% لتبلغ 352.9 مليون دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بمعدل 6.37% لتبلغ 660.16 مليون دولار أمريكي.

الاحتياطي الأجنبي:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في أوغندا إلى 3.23 مليار دولار أمريكي في شهركانون الثاني من عام 2020، مقارنة بـ 3.24 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق كانون الأول من العام 2019.

الدين الحكومي:

سجلت الديون الحكومية في أوغندا معدل 40% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018، مقارنةً بمعدل 38.6% في العام السابق.

بيئة الأعمال:

تحتل أوغندا المرتبة 116 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 115 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام2018.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard& Poor's** أوغندا عند المستوى **B** مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Fitch** عند المستوى **+B** مع نظرة مستقبلية مستقرة أيضاً، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **B1** مع نظرة مستقبلية سلبية.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.1 Q4	%2.3 Q4	%0.1 Feb	%2.3 Feb	%4.4 Mar	%0.25 Mar	-39.9	مليار دولار أمريكي	Feb
منطقة اليورو	%0.1 Q4	%1 Q4	%0.5 Mar	%0.7 Mar	%.73Feb	%0 Mar	1.3	مليار يورو	Jan
المملكة المتحدة	%0 .0 Q4	%1.1 Q4	%0.4 Feb	%1.7Feb	%3.9 Jan	%0.1Mar	4.2	مليار جنيه استرليني	Jan
روسيا	%0.8 Q3	%2.1 Q4	%0.3 Feb	%2.3 Feb	%4.6 Feb	%6 Mar	12.48	مليار دولار أمريكي	Jan
الصين	%1.5 Q4	%6 Q4	%0.8 Feb	%5.2 Feb	%3.62 Q4	%4.05 Mar	-7.09	مليار دولار أمريكي	Feb
اليابان	%-1.8 Q4	%-0.7 Q4	%-0.1 Feb	%0.4 Feb	%2.4 Feb	%-0.1 Mar	1.11	ترليون ين ياباني	Feb
تركيا	%1.9 Q4	%6 Q4	%0.57 Mar	%11.86Mar	%13.7 Dec	%9.75 Mar	-2.98	مليار دولار أمريكي	Feb
الهند	%1.1 Q3	%4.7 Q4	%-0.73 Feb	%6.58 Feb	%7.8 Feb	%4.4 Mar	-9.85	مليار دولار أمريكي	Feb
استراليا	%0.5 Q4	%2.2 Q4	%0.7 Q4	%1.8 Q4	%5.1 Feb	%0. 25 Mar	3.64	مليار دولار أمريكي	Jan
مصر	%5.6 Q3	%8 Q4	%0 Feb	%5.3 Feb	%8 Q4	%9.25 Apr	-2.8	مليار دولار أمريكي	Jan
الأردن	%1.8 Q2	%1.9 Q3	%-0.05 Feb	%1.9 Feb	%19 Q4	%2.5 Mar	-0.8	مليار دولار أمريكي	Dec
لبنان		%1 2018	%.213 Jan	10.04% Jan	%6.2 2019	%6.75 Mar	-1.02	مليار دولار أمريكي	Dec